

## اقتصاد

خارج أوقات الدوام الرسمي  
شبهة فساد.. خط بندورة مرمي بساحة في  
جرمانا يركب في «كونسروة دمشق»

هنا غانم

بالإعلان عن خط استقبال جديد بطاقة ١٠ أطنان في الساعة في الشهر الثامن عن طريق الإدارة الجديدة، بعد أن تم إعفاء المدير العام السابق، وتم التعاقد رسمياً مع إحدى المؤسسات المعروفة لتوريد الخط وتفاجأت بأن المورد الجديد هو نفسه من كان قد تقدم بالعرض السابق ورفض، لكنه جاء بصيغة وحلة جديدتين، إذ تم إدخاله عن طريق مؤسسة تجارية مع الإشارة إلى أن هذه المؤسسة مخصصة لبيع المواد الغذائية فقط وليس للألات والمعدات الغذائية الصناعية، والأدهى من ذلك -بحسب المصدر- أنه تم إدخال الخط قبل تقديم العروض إلى الشركة عن طريق المؤسسة ذاتها وتم فض العروض بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٧ بسعر ٧,٥ ملايين ل.س للخط نفسه وبالوصفات نفسها إضافة إلى إدخال ونش كهربائي بسعر ٢ مليون ل.س مع العلم بأن سعده لا يتجاوز ١,٥ مليون ل.س، علماً بأن الخط كان موجوداً في العراء بساحة في مدينة جرمانا.

المصادر أكدت لـ«الوطن» أن خط الإنتاج المذكور لم يدخل إلى الشركة أثناء الدوام الرسمي، والغريب أن العاملين في الشركة أكدوا أن هذا الخط قد دخل إلى الشركة قبل الموافقة عليه وفض العروض.

نضع هذا الملف برسم الجهات المعنية عسى أن تتابعه لكشف ما يجري في أروقة الشركة.

علت «الوطن» من مصادر حكومية مسؤولة بوجود إشكالات في شركة كونسروة دمشق التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، وأن هناك خفايا لا بد من توضيحها ليصار إلى متابعتها.

القضية باختصار، وفقاً للمعلومات المتاحة تفيد بأنه في بداية العام الماضي (٢٠١٧) تقدم إلى الشركة أحد الأشخاص بعرض يتضمن خط استقبال بندورة بطاقة ١٠ أطنان في الساعة وذلك عن طريق أحد العاملين في الشركة وتم تقديم العرض وإجراء ما يلزم من معاينة للخط وغيره.

أوضح المصدر لـ«الوطن» أن الخط كان معروضاً بقيمة ٤,٥ ملايين ليرة لكنه لم يلق القبول وتم رفض العرض لعدم وجود اعتماد مالي في ذلك الوقت إضافة إلى عدم وجود سجل صناعي للعارض، وتمت الاستعاضة عن الخط الجديد بحل مؤقت، وذلك بإصلاح خط الاستقبال الموجود في الشركة حيث تم تبديل السير بسير بلاستيكي بكلفة لا تتجاوز مليون ليرة سورية فقط، وتم تحريكه في الشهر السابع حيث أعطى الطاقة اللازمة وهي ٢٠٠ طن يومياً، حيث تم استقبال ١١٠ أطنان و١٠٨ أطنان خلال ١٢ ساعة، عمل خلال يومين، وتم استلام ١٢٣٠ طناً خلال الشهر السابع من عام ٢٠١٧ على الخط نفسه، ثم قامت الشركة

غرفة تجارة دير الزور لـ«الوطن»:  
نعمل من داخل المحافظة وندعو الفعاليات  
الاقتصادية إلى لمساهمة في إعادة الحياة لها

عوامل وعناصر الأمن والأمان إلى مختلف مناطقها وربويعها. مبيناً أن مجلس الإدارة بدعم عودة قطاع الأعمال وأعضاء الغرفة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار وأن يأخذوا دورهم الطبيعي تحت سقف الوطن.

وبين أن التشبيك مع الجهات العامة والخاصة المختلفة وخاصة مع المحافظة والدوائر الخدمية فيها سيكون من أولويات عمل الغرفة خلال هذه الفترة لحل مختلف المعوقات والمشاكل وخاصة القانونية والإجرائية والخدمية وغيرها لتوفير البيئة الملائمة لعودة الإعمار والنشاطات التجارية وإيجاد الحلول للقروض المتعثرة في المحافظة وإعادة بناء الأبنية المدمرة وخاصة فيما يتعلق بالمشآت التجارية والصناعية والخدمية.

ومنح الشهادات والكفالات وغيرها من الخدمات والمعاملات الخاصة بالتجار وبما يوازي دورها لما قبل الأزمة. ووصف دور الغرفة في محافظة دير الزور قبل الأزمة بالدور الريادي نظراً لموقع المدير الحدودي وتمتعها بنشاط تجاري حيوي مع دول الجوار وكانت ساهمت قبل الأزمة في مؤتمرات الاستثمار في المنطقة الشرقية وشاركت في فعاليات اقتصادية مختلفة وأسّات مركز تدريب وتطوير الأعمال بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنشائي UNDP ومشاريع أخرى حيوية مثل صيانة الأبار الرومانية والأسواق القديمة في دير الزور وعدة مشاريع أخرى مختلفة. ولفت إلى أن مجلس إدارة الغرفة يراهن على عودة كافة التجار إلى دير الزور بعد توفير

الكبيرة من أجل تحقيق ما ينتظره قطاع الأعمال في دير الزور من الغرفة ودعمه وتحقيق طموح وأمال التجار في العودة والمباشرة بممارسة نشاطاتهم وأعمالهم ودورهم في عملية النهوض الاقتصادي في تلك المنطقة والإقلاع بعجلة الإنتاج في دير الزور وإعادة الإعمار والتنمية وأن يكون لتجار دير الزور الدور الفعال في إعادة إحياء الحياة الاقتصادية وخاصة أن الغرفة تحضر لنقل تجربة صنع في سورية إلى دير الزور في القريب العاجل بالتعاون مع اتحاد غرفة التجارة واتحاد المصدرين. وأشار كنانة إلى أن الغرفة استطاعت من خلال تواجدها في دمشق خلال الفترة الماضية من تخديم التجار في الدير والوكال والميادين ومختلف مناطق الدير الأخرى وتقديم الخدمات الموكلة إليها وخاصة على صعيد التسجيل

## اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: راتب تقاعدي للفلاح وإحداث صندوق لتأمين الأبقار من أولوياتنا

جمعية الجودة تدرّب ٢٦ مديراً  
في المصرف التجاري

السوري وتم الاتفاق على أن تكون هذه الدورة هي الانطلاقة لتطبيق أنظمة الجودة العالمية في المصرف التجاري السوري، حيث إن المصرف يمتلك أنظمة للجودة ولكنها تحتاج للتطوير بمعايير الجودة العالمية، وهو الأمر الذي تمتلكه الجمعية من خلال وجود ٣٠ نظاماً للجودة تغطي كافة مناحي الحياة وتقوم الجمعية بالتدريب عليهم، بالإضافة إلى نظام خاص بمكافحة الرشوة. وأشار كحيل إلى أن هذه الدورة هي ضمن خطة عمل تمتد على مدى شهر وضعتها الجمعية تحت مسمى ربيع الجودة لنشر هذه الثقافة في مؤسسات القطاع العام، ووفق الخطة سيكون هناك دورات لكتابة الأسم الوطنية ولعدد من الوزارات كوزارة الإنشاء والتعمير ووزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الاتصالات ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حيث ستتم فيها دورة خاصة للسلامة الغذائية، بالإضافة لدورة مع هيئة التخطيط الدولي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية الجودة هشام كحيل أن الدورة مخصصة للمصرف التجاري السوري من الجمعية العلمية السورية للجودة ضمن خطة عمل الجمعية لنشر ثقافة الجودة حيث سيتم إعطاء المفاهيم الأساسية في الجودة ومبادئ إدارة الجودة والتي تتضمن التركيز على الزبون والقيادة ومشاركة العاملين ونهج العملية والتحسين واتخاذ القرارات المعتمدة وإدارة العلاقات، وسيتم التدريب على مصفوفة إدارة المخاطر المصرفية وبنية الإصدار الجديد للمواصفة القياسية ٩٠٠١ لعام ٢٠١٥. وفي الشق الثاني من محاور التدريب سيتم العمل على حلقة الجودة وتدقيق الإجراءات والتشريعات المصرفية السورية وعلاقتها بإدارة وأنظمة الجودة والعمليات المصرفية الرئيسية استناداً إلى نظام الجودة ومراقبة العمليات المصرفية وتطويرها. ولفت كحيل إلى أن إدارة جمعية الجودة التقت مع المدير العام للمصرف التجاري

مزاولة عملها ونشاطها. أوضح الزهراء أنه لم يتم بعد عقد اجتماعات خاصة في هذا الموضوع، وأنه لا يزال في طور البحث وإعداد المقترحات حيث قام ممثلو القطاع الزراعي بإعداد مذكرة توضح رؤيتهم حول التأمين الزراعي. من جانبه بين عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للفلاحين خنجر عماد لـ«الوطن» أن الأولوية اليوم لدى الاتحاد هو إحداث صندوق تأمين خاص بالتأمين على الأبقار نظراً لارتفاع ثمنها وحجم الضرر الذي يلحق بالبريين جراء أي خطر يطول الأبقار لديه. عن نية الاتحاد في المساهمة بتوفير مشروع التأمين الزراعي، كشف خنجر أن الاتحاد جاهز لدعم تمويل هذا المشروع والمساهمة فيه وإنجاحه ما لهذا المشروع من أثر إيجابي في الفلاحين، بما يحقق لهم من حالة من الأمان والاستقرار وعدم التعرض لنكسات حادة، مؤكداً أن اتحاد الفلاحين دعم كل المشروعات الحكومية التي ساهمت في تحسين وضع الفلاح، مثال على ذلك الدعم الذي قدمه الاتحاد لصندوق الجفاف والكوارث وكذلك صندوق الدعم الزراعي.

عبد الهادي شباط

بيدو أنه في الوقت الذي يطبخ فيه ملف التأمين الزراعي على نار حامية لدى الجهات المظلة للقطاع الزراعي، تتروى مؤسسة التأمين في دراسة وبحث هذا الملف جيداً وتدقق بما لها وما سيكون عليها في هذا الملف من استحقاقات والالتزامات، ويبدو أن بوصلته المؤسسة تركز مؤخراً خارج نطاقات التأمينات الخاسرة التي كانت تعرضت لها فيما مضى.

في تصريح لـ«الوطن» كشف مدير عام السورية للتأمين إياد زهراء أنه لن يكون هناك لجان مشتركة بين مؤسسة التأمين وممثلي القطاع الزراعي للبحث والتوافق على قضايا التأمين الزراعي، وإنما اقترحت المؤسسة أن يكون بدلاً من ذلك فريقاً تقاوؤ، واحد يمثل القطاع الزراعي وآخر يمثل المؤسسة، بحيث يشرح فريق الزراعة المشكلات التي يعانيها القطاع الزراعي في هذا الاتجاه ويقوم فريق المؤسسة بتقديم الحلول الممكنة.

اعتبر زهراء أن لا بد من تأمين وتوسيع محفظة تأمين التأمين الزراعي ليسهم بها كل التجار والصناعيين والجهات العاملة في القطاع الزراعي لتوزيع تمويل المحفظة التأمينية وعدم تحميلها للمزارع الذي يمثل الحلقة الأضعف في العمل الزراعي لجهة المردود، وبالتالي هو من يتحمل المخاطر المباشرة في العمل الزراعي، وبناء عليه يرى المدير أن كل من يعمل في القطاع الزراعي ومختلف أنواع الإنتاج والتصنيع التي تعتمد على مكونات زراعية لا بد أن يسهم في تمويل المحفظة مثل مصنعي المربيات والعصائر

الجزئية لما تتغله من ارتفاع في نسب المخاطرة، وخاصة أن بعض التغطيات قد ترتفع فيها نسب تحقق الخطر بشكل كبير ومن ثم تكون أمام تأمينات كحما خاسرة. كما أوضح أن لا بد من تشكيل مؤنثة على مدار دورة مناخية كاملة قد تكون سبع أو عشر سنوات يتم من خلالها استثمار الوردات وتدويرها بعدها يمكن لصندوق التأمين أو شركة التأمين حسب الصيغة التي يمكن التوصل لها من

«هيئة الضرائب» تجيب «المالية»: إعفاءات صناعية  
تل كردي جاءت ضمن إعفاءات المناطق المتضررة

من الضرائب والرسوم فإنه لا نص يمكن أن يمنح إعفاءات، وأن القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٧ القاضي بإعفاء الفوائد والغرامات وتقسيم الضرائب المحقة على المكلفين في المناطق المتضررة مدة ثلاث سنوات من دون فوائد وغرامات، وبناء عليه فإن طي التكاليف هو أمر محقق بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ على مكلفي الدخل المقطوع وأسس التكاليف وقانون الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته على مكلفي الأرباح الحقيقية.

وكانت وزارة المالية بينت أنه من ضمن التسهيلات المصرفية تمت مخاطبة المصرف الصناعي بمنح تسهيلات مصرفية للصناعيين عبر تحديد قيمة الفوائد للقروض الطويلة الأجل ١٢ بالمئة في حين فوائد القروض المتوسطة الأجل ١١ بالمئة والقصيرة الأجل ١٠ بالمئة، في حين لم يتخذ أي إجراء حول جدولة القروض، وأن تخفيض الفوائد جاء في إطار تسهيل الحصول على التمويل اللازم للصناعيين لترميم المنشآت الصناعية التي تعرضت للتخريب والتدمير، إضافة لتأمين التمويل الكافي لتوفير المواد الأولية لتشغيل خطوط الإنتاج.

إلى الدوائر المالية وعليه فإن عبء هذه الضريبة يقع على عاتق العامل وليس على عاتق الصناعي. وأنه بخصوص إعفاء الصناعيين مدة ثلاث سنوات

المناطق المتضررة حيث تحدد المناطق المتضررة بقرار من وزير المالية ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد أسس طي تكاليف مكلفي الدخل المقطوع في المناطق المتضررة. ووفق ذلك فإن منطقة تل كردي تم اعتبارها من المناطق المتضررة لذلك تم طي تكاليف الدخل المقطوع على المنشآت في تلك المنطقة، وأنه تم تحديد المناطق المتضررة بوجود خبير عن غرفة الصناعة والتجارة واتحاد الحرفيين في المحافظة. وبينما أوضحت المذكرة التي تحمل جواب هيئة الرسوم والضرائب لمكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية أنه على المكلف أن يتقدم ببيان أعماله عن السنة السابقة إلى الدوائر المالية مصرحاً في الأرباح والخسائر المحققة خلال عام التكاليف.

وفي حال عدم ممارسة العمل بالتالي لا أرباح ويمكن أن تكون هناك خسارة، وهذه الخسارة تدور مدة خمس سنوات لاحقة، وحيث إن مكلف الأرباح الحقيقية يمكن أن يمارس العمل في أي مكان غير مركز عمله وغير نشاطه الصناعي، وبالتالي في حال ثبات عدم وجود نشاط صناعي أو تجاري خلال عام التكاليف فلا ضرائب على المكلف.

المناطق المتضررة حيث تحدد المناطق المتضررة بقرار من وزير المالية ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد أسس طي تكاليف مكلفي الدخل المقطوع في المناطق المتضررة. ووفق ذلك فإن منطقة تل كردي تم اعتبارها من المناطق المتضررة لذلك تم طي تكاليف الدخل المقطوع على المنشآت في تلك المنطقة، وأنه تم تحديد المناطق المتضررة بوجود خبير عن غرفة الصناعة والتجارة واتحاد الحرفيين في المحافظة. وبينما أوضحت المذكرة التي تحمل جواب هيئة الرسوم والضرائب لمكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية أنه على المكلف أن يتقدم ببيان أعماله عن السنة السابقة إلى الدوائر المالية مصرحاً في الأرباح والخسائر المحققة خلال عام التكاليف.

وفي حال عدم ممارسة العمل بالتالي لا أرباح ويمكن أن تكون هناك خسارة، وهذه الخسارة تدور مدة خمس سنوات لاحقة، وحيث إن مكلف الأرباح الحقيقية يمكن أن يمارس العمل في أي مكان غير مركز عمله وغير نشاطه الصناعي، وبالتالي في حال ثبات عدم وجود نشاط صناعي أو تجاري خلال عام التكاليف فلا ضرائب على المكلف.

أثارت تصريحات أحد المكلفين في وزارة المالية بمتابعة مطالب صناعي تل كردي بريف دمشق جدلاً لدى عدد من الصناعيين وخاصة في حلب، حول منح إعفاءات ضريبية للمكلفين في تل كردي عن الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ حسب نوع التكاليف من أرباح حقيقية أو رواتب وأجور.. وغيرها، وعن عدم وجود إعفاءات مماثلة في مناطق وجود منشآتهم التي تعرضت لظروف مشابهة من التدمير والتخريب خلال سنوات الحرب على سورية.

وفي متابعة للموضوع حصلت «الوطن» على نسخة من مذكرة في وزارة المالية تظهر رأي وزارة المالية واستجابتها لمطالب صناعيين من منطقة تل كردي في ريف دمشق بخصوص إلغاء وشطب التكاليف المالية للأعوام من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ حيث بينت المذكرة أن هيئة الضرائب والرسوم أوضحت أن المكلفين بضرعية الدخل يخضعون إلى زمرتين ضريبتين هما الدخل المقطوع ودخل الأرباح الحقيقية وأنه بالنسبة لمكلفي ضريبة الدخل المقطوع أجاز المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٣ طي التكاليف مكلفي الدخل المقطوع في

إلى الدوائر المالية وعليه فإن عبء هذه الضريبة يقع على عاتق العامل وليس على عاتق الصناعي.

وحول ضريبة الرواتب والأجور أوضحت المذكرة أن ضريبة الرواتب والأجور لا تقع على عاتق الصناعي قانوناً إنما عليه إقطاع الضريبة من العامل وتدويرها

على المكلف.

على المكلف.